



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 16 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7144



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الإعلام الوطني ودوره في مواجهة التحديات

الإمارات اليوم

03 طفرة كبيرة في الأمن الغذائي

تقارير وتحليلات

04 العراق.. مشاورات تسمية رئيس الحكومة تصدم بحائط انقضاء المهلة الدستورية

05 الجزائر: تحديات سياسية أمام الرئيس المنتخب

06 بداية النهاية لحزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان

شؤون اقتصادية

07 منظومة جمركية متكاملة لمكافحة السلع المغشوشة والمقلدة

إنفوجراف

08 هيئة تنظيم الاتصالات: تراجع في عدد المجتمعات الإلكترونية في دولة الإمارات

متابعات إعلامية

09 وفد «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يزور مقرى الأمانة العامة

لـ «مجلس التعاون» و«مجلس الشورى السعودي»



الإعلام الوطني ودوره في مواجهة التحديات

يلعب الإعلام دوراً محورياً في حياة الدول والمجتمعات، حيث يؤدي وظائف ومهام في غاية الأهمية، فهو أولاً وقبل كل شيء وسيلة لنقل المعلومات، سواء كانت أخباراً أو أحداثاً أو علوماً؛ وهو ثانياً وسيلة للتوعية والتثقيف، وتنوير المجتمع بالقضايا التي تهمه والتطورات الجارية فيه، والتحديات التي تواجهه؛ كما يقوم ثالثاً بمهمة مراقبة أعمال ونشاطات الحكومة والمؤسسات المختلفة في الدولة؛ ومن هنا فإن الإعلام قوة مؤثرة وله دور رئيسي، بل وحاسم ليس في توعية الرأي العام المحلي أو الدولي فقط، بل في تكوينه أيضاً، ولذلك لا عجب أن يطلق عليه، ومنذ القدم "السلطة الرابعة" إلى جانب السلطات الرئيسية الأخرى: التنفيذية والقضائية، والتشريعية؛ وقد يكون في بعض الأحيان أكثر تأثيراً منها؛ وخاصة عندما تخفق هذه السلطات في تأدية مهامها بالشكل المطلوب. ولا يخفى تزايد دور الإعلام وتأثيره بشكل غير مسبوق مع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت من الإعلام ليس سلطة فقط؛ بل هي محرك فعال وموجه حاسم؛ وخاصة مع ضعف القدرة على الحد منه، وقدرته على الوصول وبسرعة إلى أعداد هائلة من الناس في كل مكان وفي كل اتجاه.

ولكي يقوم الإعلام بدوره على النحو الذي يُراد منه، لا بد أن تتوفر فيه شروط أساسية: أولها، المصداقية، فإذا فقد الإعلام هذه الميزة فقد تأثيره؛ وثانياً، الشفافية والوضوح، اللذان يتطلبان المراجعة عند الخطأ، وتصويب المسار، وثالثاً، الحرص على قيم المجتمع وثوابته الدينية والإنسانية وحمايتها، كما يراعي مصالح الفرد والمجتمع والدولة ويخدمها؛ فيصبح بذلك أداة بناء مهمة ومحورية؛ وفوق هذا وذاك، فإن الإعلام الحقيقي هو المواكب للأحداث لحظة بلحظة؛ ففي عالم متسارع يتلقى فيه الناس في أي مكان من المعمورة، بل وحتى في الفضاء، الخبر لحظة حدوثه، لا يمكن للإعلام أن يقوم بدوره كما يجب أو يكون مؤثراً ما لم يكن مواكباً للتطورات لحظة حدوثها، بل وتفقد وسيلة الإعلام متابعيها إذا لم تكن كذلك.

وفي هذا الإطار ولكل تلك الأسباب، يحظى الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، باهتمام كبير، حيث تم توفير كل الموارد الممكنة وجلب أحدث التقنيات المعاصرة، وهناك دعم على أعلى المستويات؛ من منطلق الإيمان بالدور الحيوي الذي يفترض أن يؤديه الإعلام في خدمة مسيرة التنمية التي تشهدها الدولة، وتعزيز صورة الإمارات المشرقة في المنطقة والعالم؛ بل إن الإعلام في الإمارات يحظى باهتمام خاص من قبل القيادة الرشيدة التي تعي كل الوعي أهمية هذا القطاع الحساس الذي يمثل سلاحاً ذا حدين، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة والتحديات المتزايدة التي تمر بها المنطقة والعالم؛ وتدرك قدرته على المساهمة في التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها. ومع ذلك فإن الإعلام يمر بمرحلة تستدعي إعادة النظر، حيث يلاحظ ضعف تأثيره، بل وحتى عدم مواكبته للأحداث والتطورات المتسارعة، سواء على المستوى المحلي أو حتى الخارجي؛ وهذا ما دفع سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية إلى دق ناقوس وإثارة هذا الموضوع بوضوح؛ وخاصة بعد أن انتشرت أنباء ومزاعم حول جودة المنتجات الإماراتية؛ حيث غاب الإعلام عن توضيح الصورة الحقيقية. ويعلم الجميع مدى الحرص الذي توليه الدولة لموضوع الغذاء وإجراءاتها الصارمة والمتوافقة مع المعايير العالمية؛ فأين وسائل الإعلام من هذا الموضوع المهم والحساس؟! «لماذا إعلام دولة الإمارات العربية المتحدة ماله وجود يذكر؟» يتساءل سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي؛ فهل هو بالفعل، كما يقول سعادته، في حالة «موت سريري»! أين هو دور الإعلام الوطني في هذه المرحلة المهمة والحساسة من تاريخنا؟ لماذا لا يتحمل مسؤولياته؛ ليس في أن يكون شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية التي تشهدها الدولة فقط، ولكن في التعامل بكفاءة مع التحديات التي تواجهها أيضاً، والتي أفرزتها المتغيرات الإقليمية والعالمية المحيطة بنا؟!!

إن ما يتعرض له الوطن ورموزه وسمعته يضع القائمين على المؤسسات الإعلامية في الدولة أمام مسؤوليات كبيرة، لمواكبة رؤية القيادة في حماية المكتسبات وتنوير وتوعية الأجيال الإماراتية بدورها في بناء المستقبل الأفضل، من جهة، والدفاع عن سمعة الإمارات بقوة، والإسهام بفاعلية في ترسيخ مكانتها العالمية التي تحظى بها كنموذج رائد في التطور الإنساني والحضاري، من جهة أخرى.

طفرة كبيرة في الأمن الغذائي

تسجل دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازاً جديداً كل يوم، يقدم دليلاً على نجاح عملية التنمية الشاملة التي تعيشها الدولة في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وهو ما جعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به، ليس فقط على صعيديها العربي والإقليمي، بل على الصعيد الدولي أيضاً، فدولة الإمارات باتت تنافس بقوة أكثر الدول المتقدمة، وتتفوق عليها في مجالات كثيرة.

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة لقضية الأمن الغذائي، التي تعد قضية بالغة الحيوية لكل الدول بشكل عام ولدولة الإمارات بشكل خاص، في ظل ما تواجهه الدولة من تحديات شح المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة وندرة الأمطار، وقد بذلت القيادة الرشيدة للدولة، وما زالت جهوداً مضنية ومتواصلة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لشعب الإمارات من مواطنين ومقيمين، وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق الدولة مكانة متقدمة فيما يخص مؤشر الأمن الغذائي العالمي، وقفزة نوعية كبيرة على هذا المؤشر لعام 2019، الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة «إيكونوميست» بالتقدم 10 مراكز وصولاً إلى المركز الـ 21 عالمياً، وفي أكبر تحسن منذ إطلاق المؤشر، الذي يستند إلى ثلاثة معايير رئيسية مرتبطة بالأمن الغذائي، هي: القدرة على تحمل التكاليف، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء، في حين يتم رصد بيانات معيار جديد بشكل تجريبي لوفرة الموارد الطبيعية لمرونة الأنظمة الغذائية.

وقد شمل مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، 113 دولة، وحافظت كل من سنغافورة وأيرلندا على صدارته في المركزين الأول والثاني على التوالي، فيما حلت الولايات المتحدة في المركز الثالث، وجاءت سويسرا في المركز الرابع وفنلندا في المركز الخامس والنرويج في المركز السادس. بينما حلت كل من السويد وكندا وهولندا والنمسا في المراكز من السابع إلى العاشر على الترتيب، في حين تفوقت دولة الإمارات على دول ذات تنافسية عالية في مجال الأمن الغذائي مثل إيطاليا وإسبانيا وكوريا الجنوبية، الأمر الذي يعد مبعث فخر واعتزاز شديدين، لكل أبناء العالم العربي.

ومما لا شك فيه أن هذا الإنجاز الجديد الذي حققته دولة الإمارات فيما يخص قضية الأمن الغذائي، يجسد جهود الحكومة لتنفيذ توجهات ورؤى القيادة بتحويل الدولة إلى مركز عالمي للأمن الغذائي القائم على الابتكار، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الهادفة إلى توفير غذاء صحي وآمن وذو قيمة غذائية عالية بأسعار مناسبة في كل الأوقات والظروف لكل أفراد المجتمع، كما أكدت معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري - وزيرة دولة للأمن الغذائي، التي قالت إن هذا التطور الكبير في ترتيبنا على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، جاء ثمرة عمل جماعي لفريق مكتب الأمن الغذائي والجهات الحكومية والشركاء في القطاع الخاص والمجتمع، لبناء منظومة متكاملة تضمن تحقيق خطوات ملموسة في ملف الأمن الغذائي الوطني، وترسيخ نموذج تعاون متكامل يشمل شركاءنا في مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع.

إن هذا التقدم الكبير الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يصب في سبيل تعزيز تنافسية الدولة وريادتها في مجال الأمن الغذائي، وهو إنجاز كبير، يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي، التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الأهداف الطموحة عن طريق مواصلة الجهود المبذولة في هذا السياق للوصول بدولة الإمارات إلى مصاف أفضل عشر دول في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2021.

العراق.. مشاورات تسمية رئيس الحكومة تصدم بحائط انقضاء المهلة الدستورية

تتجه الأزمة السياسية التي تعصف بالعراق منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بحكومة رئيس الوزراء السابق، عادل عبد المهدي، في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي، نحو المزيد من التعقيد.



دعت إليه اللجنة القانونية في البرلمان العراقي؛ وهو اللجوء إلى القانون الدستوري الذي ينص في إحدى مواده على «أنه في حال عدم نجاح رئيس الجمهورية في تكليف مرشح بتشكيل الحكومة خلال 15 يوماً، سيقوم رئيس الجمهورية بمقام رئيس الوزراء إلى حين اختيار أو تكليف رئيس وزراء جديد»، وذلك لتجنب حدوث فراغ دستوري أو خرق لمواد الدستور.

حتى يوم أمس لم يتمّ التوصل إلى توافق، ولم يتسلم رئيس الجمهورية اسم أي مرشح محتمل لرئاسة الحكومة العراقية، برغم الاجتماعات المطوّلة التي لم تتوقف بينه وبين الكتل السياسية التي تسعى إلى حصر الترشيح بالأسماء الأربعة المطروحة؛ ما يندّر بدخول العراق حالة فراغ سياسي تشل الحياة العامة فيه، وبما هو أخطر من ذلك وهو تمدد الاحتجاجات واتساع رقعتها وتحولها إلى حالة فوضى تعرض السّلم الاجتماعي والاستقرار في البلاد إلى الخطر، خصوصاً في ظل ما كشفه قبل يومين مصدر عراقي لقناة «الحرّة» بشأن السيناريوهات الخبيثة التي تعدها إيران للتعامل مع الأوضاع في العراق، في ظل استمرار الاحتجاجات المناهضة للحكومة وتنامي الرفض الشعبي للمليشيات الموالية ل طهران، والتي تشمل التحضير لمعركة عسكرية في العراق مع القوات الأمريكية؛ يكون وقودها العراقيون.

كل مؤشرات الوضع في العراق تؤكّد أنه بحاجة إلى إجماع وطني وقيادات تؤمن بضرورة إنهاء النفوذ الإيراني فيه ووقف تدخلها في شؤونه الداخلية واعتدائها المستمرة على سيادته، وتعمل بتجرد وحياد لاستعادة وجهه العربي، وتستفيد من الحراك الشعبي الأخير الذي أنهى بالفعل حالة التشطي الطائفي والعراقي التي عاناها منذ الغزو الأمريكي في عام 2003.

وهذا التعقيد هو نتيجة طبيعية لعدم قدرة رئيس الجمهورية على ترشيح اسم يحظى بالقبول من قبل الشارع والتوافق بين الكتل السياسية في البرلمان العراقي لتشكيل حكومة جديدة، خصوصاً في ظل انقضاء المهلة الدستورية الممنوحة للرئيس للإعلان عن تكليف الشخصية التي سترأس الحكومة، والتي تبلغ مدتها 15 يوماً من تاريخ استقالة الحكومة السابقة.

ولا تلوح في الأفق حتى الآن أي بوادر لحدوث انفراج في الوضع؛ حيث ما زالت الاحتجاجات سيدة الموقف في بغداد والعديد من المحافظات، وما زال المشاركون فيها متمسكين بموقفهم الرفض لتسمية أي مرشح تطرحه الأحزاب والقوى السياسية، والتي انحصرت ترشيحاتها حتى نهاية المهلة الدستورية في أربعة أسماء؛ هم: النائب والوزير السابق محمد شياع السوداني، والسياسي الشيعي المستقل الوزير السابق عبدالحسين عبطان، ورئيس جهاز المخابرات الحالي مصطفى الكاظمي، ومحافظ البصرة أسعد العيداني.

غير أنّ المحتجين والمتظاهرين رفعوا، أمس، سقف مطالبهم وطموحاتهم بإعلانهم الرغبة في أن يتمّ ترشيح رئيس الوزراء المقبل من وسط ساحات التظاهر والاعتصام، على أن تكون مهمة حكومته مؤقتة؛ وهي إدارة البلاد لمدة ستة أشهر، والعمل على إعداد قانون جديد للانتخابات، وأعلنوا أنهم سيكشفون قريباً عن اسم مرشحهم لتشكيل الحكومة، مؤكدين عدم ثققتهم بكل رموز الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية والشخصيات التي كانت شريكة في العملية السياسية في البلاد على مدى الأعوام الستة عشر الماضية.

وجاء في بيان صحفي أصدره المحتجون وتمّ توزيعه في ساحة التحرير ببغداد وعدد من مدن العراق، وتلاوته عبر مكبرات الصوت، أنّ جماهير المتظاهرين تطالب الرئيس العراقي، برهم صالح، باسم كل العراقيين وساحات الاعتصامات في كل المحافظات المنتفضة بعدم تسمية أي مرشح تطرحه الأحزاب والقوى السياسية، والانحياز إلى الشارع وسماع رأيه بالمرشحين، والأخذ بعين الاعتبار المواصفات التي حددها المعتصمون في شخصية رئيس الوزراء.

معطيات الساحة والأوساط السياسية العراقية تشير إلى أنه لا حلّ قريب للأزمة، وأنّ الأقرب في ظل الظروف الراهن هو ما



سيجد الرئيس الجزائري المنتخب عبدالمجيد تبون نفسه أمام تحديات سياسية كبيرة، على رأسها الحركة الاحتجاجية المستمرة في الشارع منذ أكثر من 10 أشهر والتي رفضت الانتخابات وتطالب بإحداث تغيير جذري في قواعد اللعبة السياسية المعمول بها في البلاد.

الجزائر: تحديات سياسية أمام الرئيس المنتخب



خطوات سريعة وحقيقية للاستجابة لمطالب المحتجين، وإحداث تغيير جذري في قواعد اللعبة السياسية، وقد أعلن عبدالمجيد تبون بالفعل أنه منفتح على الحوار مع الحركة الاحتجاجية كما أعلن عزمه إجراء تغييرات دستورية واسعة وشاملة، ولكن هل سيقبل المحتجون بداية الحوار مع الرجل الذين يعتبرونه امتداداً لبوتفليقة، وهل سيكون لدى تبون البالغ من العمر (74 عاماً) رغبة حقيقية وقدرة على تدشين حوار حقيقي والتجاوب بشكل فاعل مع مطالب المحتجين؟ يبدو الأمر صعباً ومعقداً إلى حد بعيد، ولكنه ليس مستحيلاً بطبيعة الحال، ولتجاوز أزمة الواقع الراهن في الجزائر يجب أن يقدم الرئيس الجديد على تدشين عهد جديد بالفعل، قوامه تكريس التعددية السياسية والحريات العامة ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة، والبدء في تدشين انتقال ديمقراطي حقيقي تشارك في صنعه كل القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وذلك عبر الانخراط في حوار جاد مع قوى المعارضة يتم من خلاله التوافق على مرتكزات الحقبة الجديدة التي يجب تدشينها في تاريخ البلاد. بيد أن الرئيس الجديد لن يكون مطلق اليد في الاستجابة لمطالب المحتجين، حتى إذا أراد ذلك، فالمؤسسة العسكرية حاضرة وبقوة في المشهد السياسي وهي تتمتع بثقل هائل في هذا السياق، ولن يتمكن الرئيس من اتخاذ خطوات كبيرة وجذرية من دون موافقة هذه المؤسسة، التي تتميز وفقاً للتقاليد التي تحكم ثقافة المؤسسات العسكرية بشكل عام، بالطابع المحافظ. ومن ثم، يمكن القول إن ثمة حالة من عدم القين حول ما سيؤول إليه المشهد السياسي في الجزائر خلال المرحلة المقبلة.

أسفرت الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الجزائر يوم الخميس الماضي عن فوز المرشح عبدالمجيد تبون، بعد حصوله على حوالي 58 بالمئة من إجمالي أصوات المشاركين في العملية الانتخابية الذين بلغت نسبتهم نحو 40 بالمئة ممن لهم حق الانتخاب. وكان قد سبق أن تم تحديد الرابع من يوليو الماضي موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية واختيار خلف لبوتفليقة. لكن هذا التاريخ ألغي بعد عدم تقدم أي مرشح لخوض السباق الانتخابي، بعكس ما حدث حين تم فتح باب الترشيح للانتخابات الأخيرة، التي خاضها خمسة مرشحين. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، مفاده: ما هي التحديات السياسية التي ستواجه الجزائر ورئيسها الجديد؟ لقد جرت العملية الانتخابية في ظل أزمة سياسية تعيشها البلاد منذ تفجر الحركة الاحتجاجية في 22 فبراير الماضي رفضاً لترشح عبدالعزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، وهي الحركة التي أجبرت بوتفليقة على الاستقالة، ويرى عدد من المحللين أن هذه الانتخابات قد عقدت في ظل حالة من الاستقطاب السياسي، حيث إن هناك كثير من الجزائريين والقوى السياسية المنظمة، لم تكن مقتنعة بالذهاب إلى انتخابات رئاسية ما زالت شروطها السياسية والتنظيمية غير متوافرة، بحسب رأيهم، ووفقاً لوجهة نظر هؤلاء المحللين، فقد كانت هناك حاجة إلى مزيد من التشاور بين المؤسسة العسكرية وقوى المعارضة لحل القضايا الخلافية بين الطرفين، حتى تكون الانتخابات نقطة البداية لتأسيس مرحلة جديدة مبنية على توافق عام، وهو ما لم يحدث، ولذلك، فإنه وفي اليوم التالي لعقد الانتخابات وإعلان فوز تبون بمنصب الرئاسة، تظاهر مئات الآلاف كالعادة يوم الجمعة الماضي، وأعلنوا رفضهم العملية الانتخابية والرئيس المنتخب، الذي كان جزءاً من نظام الرئيس السابق بوتفليقة، الذي يطالب المحتجون برحيل رموزه كافة، حيث شغل تبون أكثر من منصب وزاري قبل أن يتولى في عام 2017، ولفترة قصيرة منصب رئيس الوزراء.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الحركة الاحتجاجية التي تعتبر الانتخابات، التي فاز فيها أحد رموز عهد بوتفليقة، إعادة إنتاج لهذا النظام، إلا إذا قام الرئيس الجديد باتخاذ

بداية النهاية لحزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان

أقدم رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو على تأسيس هيئة سياسية جديدة تحمل اسم «حزب المستقبل» ما قد يكلف حزب العدالة والتنمية الحاكم أصواتاً انتخابية كثيرة. إنها خطوة قد تتحول إلى بداية تآكل الخزان الانتخابي لسلطة أردوغان، كما يقول تحليل نشره الموقع الإلكتروني لقناة «دويتش فيله DW» الألمانية الناطقة باللغة العربية.



كل من داوود أوغلو وباباجان الكثير من أصوات العدالة والتنمية، ويتمتع باباجان بسمعة طيبة في المجتمع المالي الدولي. كما أن خبرته الاقتصادية ستساعده على الفوز بأصوات من أحزاب المعارضة». وأضاف ياكيس، وهو أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، أن داوود أوغلو، بدوره، خيار جيد للناخبين المحافظين.

احتمالات نشر الأسرار القذرة

سبق للرئيس التركي أن أهان داوود أوغلو في أكثر من مناسبة، بل واعتبره خائناً. واعتاد أردوغان على القول «سنحاسبهم عندما يحين الوقت». حساسية أردوغان الحادة هذه، لا تعود فقط لاحتمال خسارة أصوات انتخابية، ذلك أن رفاق الدرب السابقين يعرفون نظامه من الداخل جيداً. فالمنتقدون كما شخصيات المعارضة تتهم الحزب الحاكم بالمحسوبية والفساد وإنشاء مؤسسات عائلية مشبوهة لاختلاس أموال دافعي الضرائب. وهم يفترضون أن الحزب أمن سلطته باستخدام أساليب غير مشروعة ومكائد غير قانونية. وهي اتهامات إذا تأكدت، فقد يوظفها أوغلو وباباجان ضد الحزب الحاكم.

غير أن أردوغان ألمح إلى أن لديه بدوره معلومات سرية قد تورط منافسيه الذين يقفون ضده. واتهم كلاً من باباجان وأوغلو بالاحتيال على «بنك هالك» عندما قررت الدولة منح قرض بقيمة 65 مليون يورو لجامعة إسطنبول - شهير، وهو قرض لم يتم تسديده. كما يتهم باباجان بمنح أرض للجامعة بواسطة مرسوم مشكوك فيه. غير أن داوود أوغلو نفى تلك الاتهامات وطالب أردوغان وعائلته بالكشف عن ممتلكاتهم، في إشارة إلى شائعات حول فساد الرئيس التركي.

فرض رجب طيب أردوغان بصمته الشخصية على المشهد السياسي التركي طيلة 18 عاماً. ومع ذلك، فقد أظهر نظامه مؤخراً علامات التآكل، سواء من خلال الأزمة الاقتصادية أو تنامي قوة المعارضة أو التراجع الواضح لحزبه (العدالة والتنمية) في الانتخابات المحلية التي جرت نهاية مارس الماضي، فيما يمكن اعتباره بداية لانحياز القاعدة الانتخابية للحزب الحاكم.

وفي هذا السياق، يراهن رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو على سقوط أردوغان وحزبه. فقد قدم أوغلو في سبتمبر الماضي استقالته من «العدالة والتنمية» ما شكل في حينه زلزالاً سياسياً وإعلامياً. وبعد أن انتشرت شائعات على مدى أشهر بشأن سعي داوود أوغلو لتأسيس حزب جديد منافس لـ «العدالة والتنمية» الإسلامي المحافظ، تأكد ذلك الآن رسمياً، إذ تم تقديم الطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس «حزب المستقبل». وفي أول خطاب له كرئيس للحزب الجديد قال داوود أوغلو «نحن في لحظة تاريخية، وعلى الرغم من كل الضغوط وجو الخوف، فقد اجتمعنا لرسم مستقبل مزدهر لبلدنا».

تصفية حساب قديم!

أردوغان وأوغلو رفاقا درب طويل، فمنذ الصعود السريع لحزب العدالة والتنمية عام 2002، ظل أوغلو واقفاً بوفاء إلى جانب أردوغان، كمستشار ووزير خارجية ورئيس وزراء وحتى كرئيس لحزب العدالة والتنمية. وفي عام 2016، أظهر طموحاً لا يوافق عرابه السياسي، فسارع أردوغان إلى إبعاده من كلا المنصبين. وبالتالي فإن أوغلو قد يتمكن عبر تأسيس «حزب المستقبل» برد الصاع صاعين، بجذب أصوات كثيرة من الخزان الانتخابي في المعسكر المحافظ، القاعدة الانتخابية لـ «العدالة والتنمية». ومن بين الرفاق السابقين، ذوي النفوذ القوي في قاعدة سلطة الحزب الحاكم، هناك أيضاً وزير الاقتصاد السابق والعضو المؤسس لحزب العدالة والتنمية علي باباجان، وهو يسعى بدوره لتأسيس حزب جديد، وفقاً لتقارير وسائل إعلام تركية، ويبدو أنه يلقي في ذلك دعماً من قبل الرئيس السابق عبدالله غول.

وفي حوار مع DW أكد وزير الخارجية التركي الأسبق يسار ياكيس أن تأسيس الحزبين سيضر بحزب أردوغان: «سيستقطب

منظومة جمركية متكاملة لمكافحة السلع المغشوشة والمقلدة

المختصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في الدولة والمنظمات العالمية المعنية بتلك القضية مثل «الويبو» وغيرها. وفتت الهيئة النظر إلى أن منظومة العمل الجمركي في الدولة تتضمن العديد من الطرق للتفتيش على البضائع من بينها أجهزة الفحص الإشعاعي الثابتة والمتحركة، بالإضافة إلى أساليب التفتيش التقليدية واليدوية وفق معايير وأدلة التفتيش والمعانة المعتمدة في الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار الاتحاد الجمركي موضحة أن الإمارات كانت أول دولة في العالم تطبق برنامج محاربة التقليد والقرصنة عبر الهواتف الذكية (IPM Mobile) لكشف السلع المغشوشة والمقلدة عبر الهاتف المتحرك.



أكدت الهيئة الاتحادية للجمارك، أن مكافحة السلع المغشوشة والمقلدة تأتي في مقدمة الأهداف الاستراتيجية للهيئة وقطاع الجمارك في دولة الإمارات انطلاقاً من توجهات الدولة في رؤية الإمارات 2021 ومؤشرات الأجندة الوطنية التي تستهدف بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأوضحت الهيئة أنها ودوائر الجمارك المحلية تطبق منظومة متكاملة لمكافحة السلع المغشوشة والمقلدة في إطار ما يعرف بإدارة المخاطر الجمركية، وتشتمل تلك المنظومة على العديد من الأنظمة والأجهزة الحديثة في مجال التفتيش والمعانة والتطبيقات الذكية ومحرك المخاطر، وذلك بالتعاون مع الجهات

تراجع معدل البطالة في السعودية إلى 12% في الربع الثالث



أظهرت أرقام رسمية صدرت أمس، تراجع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين إلى 12% في الربع الثالث من 2019 مقارنة مع 12.3%، في الربع السابق، لبيتعد بدرجة أكبر عن مستواه القياسي المرتفع 12.9% المسجل في 2018. وتشير البيانات إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة قبل ثلاث سنوات بدأت تؤتي ثمارها، وإن كان هدف الرياض خفض البطالة إلى 9% بحلول 2022 مازال يبدو طموحاً. وسجل العدد الإجمالي للسعوديين أصحاب الوظائف، من الإناث والذكور، ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.1 مليون في الربع الثالث من 3.09%، في الأشهر الثلاثة السابقة، وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء. وبلغت المساهمة الاقتصادية الإجمالية للسعوديين، سواء من الرجال أو النساء البالغة أعمارهم 15 عاماً فأكثر والساعين بنشاط للبحث عن عمل أو أنهم موظفون بالفعل، 45.5% في الربع الثالث من 45% في الربع الثاني. وتطمح الحكومة إلى خلق 1.2 مليون وظيفة بحلول 2022 عن طريق التركيز على القطاعات كثيفة العمالة مثل التجزئة والترفيه والسياحة. وتستهدف أيضاً زيادة إغراء توظيف السعوديين عن طريق تقليص فجوة الأجور بينهم وبين الأجانب.

مصر تستثمر 13.5 مليار دولار في حقل ظهر للغاز



قال وزير البترول المصري، طارق الملا، إن القاهرة استثمرت نحو 11.5 مليار دولار أمريكي من أجل تطوير حقل ظهر للغاز الواقع في البحر الأبيض المتوسط، وإن الفترة المقبلة، قد تشهد ضخ استثمارات إضافية في الحقل تقدر بنحو بملياري دولار. وأوضح أن هدف الاستثمارات المقبلة، التي سيتم ضخها بعد سنوات عدة، هو المحافظة على مستوى الإنتاج، مشيراً إلى أنها ستتركز على حفر آبار جديدة وإنشاء محطات ضغط. وأضاف إن مستوى الإنتاج في حقل ظهر وصل إلى 2.7 مليار قدم مكعب في اليوم، وإن لدى مصر إمكانيات كبيرة مثل خطوط ربط بين آبار الحقل ومحطة المعالجة البرية، بما يمكن عند الحاجة من زيادة إنتاج الحقل إلى 3 مليار قدم مكعب، أي ما يعادل 10% من الإنتاج الحالي. ولفت وزير البترول المصري إلى وجود 12 بئراً حالياً ضمن حدود حقل ظهر، مشيراً إلى أن المخطط يشمل حفر 20 بئراً. ويشهد حقل ظهر للغاز نمواً متسارعاً في معدلات الإنتاج، حيث تضاعف إنتاجه ثماني مرات خلال العامين الماضيين، علماً بأنه افتتح في يناير 2018.

هيئة تنظيم الاتصالات: تراجع في عدد الهجمات الإلكترونية في دولة الإمارات

أشارت إحصائيات صادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات إلى تراجع عدد الهجمات الإلكترونية على النحو التالي:



● نوفمبر عام 2019: بلغ عدد الهجمات 31 هجمة مقابل 23 خلال الشهر ذاته من عام 2018

أخطر البرامج الخبيثة لشهر نوفمبر الماضي:

- إشعار عن خاصية جديدة، تسمح للمخترقين بتشفير البيانات على نطاق الشبكة الداخلية
- إشعار عن حملات قرصنة إلكترونية تستخدم بعض الأبواب الخلفية والأنظمة المعرضة للاختراق



مصدر المعلومات: صحيفة «الاتحاد»

TheECSSR [f](#) [t](#) [@](#) [v](#) [in](#)



التقى خلالهما الأمين العام لـ «التعاون» ورئيس لجنة حقوق الإنسان في «الشورى» السعودي وفد «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يزور مقر الأمانة العامة لـ «مجلس التعاون» و«مجلس الشورى السعودي»

كما زار وفد المركز مقر مجلس الشورى السعودي والتقى لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس برئاسة الدكتور هادي اليامي، حيث بحث الجانبان عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان، وقدم الوفد نبذة عن الدراسات التي يجريها المركز في هذا الإطار بهدف المساهمة في التوعية بالمبادئ والاتفاقات الدولية المعنية، وبالتالي تعزيز حقوق الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن الدور الذي يقوم به من خلال دراساته وبحوثه في إبراز الصورة الناصعة لدولة الإمارات وسجلها المشرف في مجال حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاءين أهدى وفد المركز كلاً من معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى السعودي، درع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ونسخاً من العديد من إصداراته، في مقدمتها كتاب «السراب» لمؤلفه سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ حيث أشاد الجانبان بالدور الذي يقوم به سعادته في إثراء الساحة الثقافية؛ الخليجية والعربية والدولية عبر إسهاماته الفكرية المتميزة التي تتناول قضايا استراتيجية وحيوية مهمة. وتأتي هاتان الزيارتان في إطار الدراسة التي يقوم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بإعدادها حول حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أشاد معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالدور الذي يقوم به مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لتعزيز البحث العلمي ودعم عملية صناعة القرار في الدولة من خلال نتاجه العلمي الرصين ودراساته وبحوثه التي تتناول مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض والتقى خلالها معالي الأمين العام للمجلس.

وشرح الوفد للدكتور الزياني الجهود التي يقوم بها المركز لإعداد الدراسات العلمية والبحوث المتخصصة في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، والدور الذي يضطلع به في خدمة الدولة ومؤسساتها، وتعزيز مبدأ الاعتماد على البحث العلمي النوعي والمتميز بالأصالة في التخطيط على المدى القريب والبعيد، إلى جانب ما يقدمه المركز من خدمات مجتمعية للباحثين والدارسين من خلال إصداراته المتنوعة ومكتبته التي تضم مئات الآلاف من الكتب والمراجع العلمية المتخصصة.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجهود التي يبذلها المركز للإسهام في بلورة الرؤى الاستراتيجية واستشراف المستقبل بتوصيات علمية وبحثية دقيقة حيال مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها الباحثون والمتخصصون في مختلف مجالات وحقول العلم والمعرفة.